

التاريخ : 9 أكتوبر 2018
الإشارة : CCGD/119/2018

السيد/ خالد عبدالرزاق الخالد المحترم
الرئيس التنفيذي
شركة بورصة الكويت للأوراق المالية

تحية طيبة وبعد،

وفقاً لأحكام الفصل الرابع (الإفصاح عن المعلومات الجوهرية) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7/2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها، نرفق لكم ملحق رقم (9) نموذج الإفصاح عن التصنيف الإنتماني، بخصوص تقرير التصنيف الإنتماني الصادر من قبل وكالة فيتتش عن البنك التجاري الكويتي.

علماً بأنه لا يوجد تغيير عن التصنيف الإنتماني السابق الصادر في شهر أكتوبر 2017. ونود أن ننوه أنه بموجب التقرير المذكور فقد تم تثبيت كافة التصنيفات الإنتمانية للبنك، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

مع أطيب التمنيات،،،

تميم خالد الميعان
مدير عام قطاع الإنضباط والحكومة



نسخة إلى:

السادة/ هيئة أسواق المال المحترمين - السيد/ مدير إدارة الإفصاح المحترم

ملحق رقم (9)

نموذج الإفصاح عن التصنيف الإنثمي

ترجمة

ال تاريخ	اسم الشركة المرخصة	الجهة المصدرة للتصنيف	فئة التصنيف	مذلولات التصنيف	انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	النظرة المستقبلية	ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	
9 أكتوبر 2018	البنك التجاري الكويتي (ش.م.ب.ع)	وكالة فيتش	- تصنيف الجدارة الإنثمية طويل الأجل: A+ تصنيف الجدارة الإنثمية قصير الأجل: F1 تصنيف القابلية للنمو والاستدامة: bb تصنيف مستوى الدعم: 1 تصنيف مستوى الدعم الكلي: A+	- يقوم "فيتش" بتطبيق منهجة خاصة عند تقييم البنك، ويمكن الإطلاع عليها في موقع الوكالة. تصنيف الجدارة الإنثمية طويل الأجل: A+ يدل على ارتفاع الجودة الإنثمية وإنخفاض احتمالات التعرض في سداد الالتزامات للغير. تصنيف الجدارة الإنثمية قصير الأجل: F1 يدل على قدرة البنك الذاتية لسداد الالتزامات تجاه الغير في الوقت المناسب. تصنيف القابلية للنمو والاستدامة: bb يدل على القوة المالية للبنك واستمراريته الذاتية دون الاعتماد على الدعم الخارجي ودون الاستفادة من الحوادث الإنثانية. تصنيف مستوى الدعم: 1 تصنيف مستوى الدعم الكلي: A+ تعكس تصنيفات مستوى الدعم الاحتمالات العالية للغاية لتقديم الدعم من قبل السلطات الرسمية في دولة الكويت وذلك عند الحاجة.	- إنعكاس إيجابي على سمعة البنك ومتانة مركزه المالي.	- مستقرة. إن النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الجدارة الإنثمية طويل الأجل للبنك تعكس التصنيف الإنثامي السيادي لدولة الكويت.	- وفقاً لتقرير التصنيف الإنثامي الصادر من قبل وكالة فيتش عن البنك التجاري الكويتي، فقد قامت فيتش بتثبيت تصنيف الجدارة الإنثمية طويل الأجل للبنك عند مرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت فيتش بتثبيت تصنيف القابلية للنمو والاستدامة للبنك عند مرتبة "bb". ويتمتع البنك التجاري الكويتي بتوارد معتدل ومناسب داخل الكويت في سوق الخدمات المصرفية. كما يمتلك البنك علامة تجارية مرموقة وشبكة من الفروع بشكل كافٍ وملائم للبنك وهو ما يعمل على تعزيز إمكاناته وقدراته على تقديم منتجاته وخدماته المصرفية لعملائه في جميع مناطق الكويت، علماً بأن نموذج أنشطة أعمال البنك قائم على التوأمة والتركيز المحلي. ويقود البنك فريق إدارة يتسم بالكفاءة والخبرة العالية في مجال الخدمات المصرفية في الكويت. ويوافق البنك تنفيذ وتحقيق أهدافه ضمن خطته الإستراتيجية التي تتسم بالوضوح.	- استمرت نسبة القروض غير المنتظمة في البنك في التحسن لتصل نسبتها إلى (0.5% أقل من النسبة المسجلة لدى نظرائه من البنوك الأخرى)، وذلك نتيجة لشطب قدر كبير من القروض المتغيرة بعد وقت قصير من تصنفيها

كقروض غير منتظمة، وبيانات البنك إلى إتخاذ إجراءات إسترداد هذه القروض. وتظل نسبة التغطية بالمخصصات للقروض غير المنتظمة مطمئنة جداً نظراً للإجراءات الحصيفة المتخذة من قبل بنك الكويت المركزي في هذا الشأن والتي تتطلب تكوين مخصصات عامة احترازية. وترى فيتش ضرورة تكوين تلك المخصصات في ضوء التركيز الإنثمي الملوוה للبنك على المستوى القطاعي وعلى مستوى العميل الواحد نتيجة لحدودية النشاط الاقتصادي في الكويت. وسوف تظل تلك التركيزات الإنثامية تمثل أحد القيود المرتبطة بجودة ونوعية الأصول.

تظل النسبة الرأسمالية للبنك في وضعية مرمرة متباينة معدل النسب السائدة بين البنوك الكويتية والبالغة 15%， وبنسبة تغطية للمصاريف الثابتة مقدارها 19.8% كما في نهاية النصف الأول من عام 2018. وفي نفس السياق يستمر البنك في إدارة السيولة بشكل جيد وتظل مخاطر السيولة لدى البنك دوماً تحت السيطرة.

يشهد البنك التجاري الكويتي تحسناً في معدلات الربحية وفي وضع تنافسي جيد مع معدلات الربحية المحققة من قبل نظرائه من البنوك الأخرى (بلغت نسبة الربح التشغيلي / نسبة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر 1.7% في عام 2017). كما يشهد صافي هامش الفائدة ارتفاعاً، وأظهر البنك كفاءة جيدة للتحكم بالمصاريف (بلغت نسبة المصاريف إلى الإيرادات 30% خلال النصف الأول من عام 2018 وهي تقل عن النسبة المسجلة لدى نظرائه من البنك الأخرى)، وكذلك قدرة البنك على تخفيض مخصصات إنخفاض القيمة (بالرغم من أنها ما تزال أعلى من البنك الأخرى). إن المستوى الجيد للإيرادات من غير الفوائد (تمثل الرسوم والعمولات 25% من الإيرادات التشغيلية وهي أعلى من النسبة المحققة من قبل البنك الأخرى) يساهم في تدعيم وتعزيز الربحية لتصبح مستقرة. ومع ذلك، سوف تظل معدلات الربحية تتأثر بالأوضاع الاقتصادية ومعدلات الفائدة بالكويت.